

قلق متزايد إزاء النزوح الجماعي للفلسطينيين من شمال الضفة الغربية

رام الله - 14 فبراير/شباط 2025

يدين مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العملية الإسرائيلية متصاعدة الحدة في شمال الضفة الغربية ويدعو إلى وقف فوري لهذه الموجة الخطيرة من العنف والنزوح الجماعي.

القتل غير المشروع

قتلت القوات الإسرائيلية حتى الآن 44 فلسطينيًا منذ بدء العملية في 21 يناير/كانون الثاني والتي أثرت على محافظات جنين وطولكرم وطوباس وأربعة مخيمات للاجئين في تلك المناطق، كثير منهم غير مسلحين ولا يمثلون تهديدًا للحياة أو يهددون بإحداث إصابات جسيمة. ومن بين القتلى خمسة أطفال وامرأتان. إحدى النساء القتيلات هي سندس شلبي البالغة من العمر 23 عامًا والتي كانت تفر من مخيم نور شمس للاجئين مع زوجها في 9 فبراير/شباط عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار على سيارتهما، مما تسبب في إصابة حرجة لزوجها. ثم قُتلت سندس بالرصاص بعد خروجها من السيارة بحثًا عن الأمان، كما لم ينج جنينها. وقد أفادت تقارير في الإعلام الإسرائيلي أن تحقيقًا للجيش الإسرائيلي قد خلص بشكل مبدئي لأن سندس وزوجها، يزن، كانوا غير مسلحين ولم يمثلوا تهديدًا للحياة.

وفي مدينة طولكرم، أصابت القوات الإسرائيلية صدام حسين رجب البالغ من العمر 10 أعوام بالرصاص في صدره، وتوفي متأثرًا بجراحه في 7 فبراير/شباط. وأظهرت أدلة فيديو متداولة لحظة إطلاق النار عليه وهو يقف ببساطة أمام مبنى.

تعد هذه الممارسات جزءًا من نمط متزايد من الاستخدام الإسرائيلي غير القانوني للقوة في الضفة الغربية حيث لا توجد أعمال عنادية نشطة، وتضيف إلى عدد متصاعد من عمليات القتل التي تبدو غير قانونية ويوثقها مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

النزوح الجماعي

تثير العملية أيضًا مخاوفًا بشأن مستويات من التهجير الجماعي غير مسبوق في الضفة الغربية المحتلة منذ عقود. فوفقًا للأونروا، أدت العملية الإسرائيلية حتى الآن إلى نزوح ما يقرب من 40 ألف فلسطيني.

وقد تلقى مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقارير يومية من السكان النازحين تصف نمطًا يتم بموجبه إخراجهم من منازلهم من قبل القوات الإسرائيلية والطائرات بدون طيار تحت تهديد العنف، ثم يتم إجبارهم على الخروج من مدنهم مع تموضع القناصة على أسطح المنازل حولهم واستخدام المنازل في أحيائهم كمراكز للقوات الإسرائيلية.

أسيل، وهي أم لثلاثة أطفال تبلغ من العمر 29 عامًا، هُجرت ثلاث مرات حتى الآن. أولاً من منزلها في جنين على يد قوات الأمن الفلسطينية في ديسمبر/كانون الأول الماضي أثناء انخراطهم في عملية في جنين، ثم على يد القوات الإسرائيلية عندما حاولت العودة في يناير/كانون الثاني. وقد أحرق منزلها بعد ذلك بوقت قصير وفقًا لصور شاركها بعض جيرانها. وبعد فرارها إلى طولكرم للبقاء مع عائلتها، أجبرتها القوات الإسرائيلية مرة أخرى على النزوح في نهاية يناير/كانون الثاني عندما امتدت العملية الإسرائيلية الجارية من جنين إلى مخيمات اللاجئين المجاورة.

وقالت شابة أخرى إنها فرت من منزلها في طولكرم في حالة دعر، حافية القدمين وتحمل طفلها الذين يبلغان من العمر عامًا واحدًا وأربعة أعوام، عندما سمعت تهديدات القوات الإسرائيلية عبر مكبرات صوت مثبتة على سيارات الجيب والطائرات بدون طيار بأن أي شخص لا يغادر على الفور سيتم إطلاق النار عليه. وتوسلت إلى الضباط للعودة إلى الداخل للحصول على أدوية القلب الخاصة بطفلها الأصغر أو على الأقل ارتداء حذاء.

إلا أن الرد كما ذكرته في شهادتها كان: "اتركوا هذا المكان وانسوا المخيم. لن تعودوا أبدًا. تحركوا الآن قبل أن ندمره بالكامل."

كما أفادت شهادات شهود عيان آخرين بتكرار تصريحات مماثلة من قبل أفراد القوات الإسرائيلية للسكان المهجرين من ضمنها ضرورة "نسيان" و"وداع" منازلهم، مؤكدين أنهم لن يُسمح لهم بالعودة. وذكرت إحدى النازحات أنه قيل لها "اذهي إلى الأردن."

وُظهِرَ صور وردت من مخيم جنين للاجئين يوم الخميس طرّقاً تم تجريفها حديثاً مع لافتات جديدة يبدو أنها تعطي عددًا من الشوارع أسماءً عبرية. يحدث هذا بينما تستمر تصريحات المسؤولين الإسرائيليين في الحديث بانفتاح عن خطط لضم المنطقة وإفراغها من الفلسطينيين وطردهم من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الصدد، نؤكد أن أي نقل قسري أو ترحيل للأشخاص من أرض محتلة محظور تمامًا ويشكل جريمة بموجب القانون الدولي.

الالتزامات القانونية

يجب السماح للنازحين الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم، كما يجب التحقيق في كل واقعة لمقتل فلسطيني على الفور بفعالية وشفافية، ومحاسبة مرتكبي عمليات القتل غير القانونية. ويمكن تحميل القادة العسكريين وغيرهم من المشرفين المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها رؤوسهم إذا فشلوا في اتخاذ جميع التدابير الضرورية والمعقولة لمنع أو معاقبة عمليات القتل غير القانونية.

علاوة على ذلك، يتعين على إسرائيل أن تمتثل لالتزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي والتي تشمل إنهاء وجودها غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أسرع وقت ممكن وإخلاء جميع مستوطنات الضفة الغربية على الفور. وبينما تتحقق هذه الأهداف، يتعين على إسرائيل باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال أن تضمن حماية الفلسطينيين وتوفير الخدمات والاحتياجات الأساسية واحترام كامل حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيين.

انتهى

للتفاصيل والاستفسارات الإعلامية يرجى التواصل مع مسؤولة التواصل الاستراتيجي والإعلام:

مي الشيخ - mavy.elsheikh@un.org

للنشر وإعادة النشر عبر:

منصة إكس [@OHCHR_Palestine](https://twitter.com/OHCHR_Palestine)

صفحة الفيسبوك [UN Human Rights Palestine](https://www.facebook.com/UNHumanRightsPalestine)